

خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١ - رأس المال المرخص به ثلاثة ملايين جنيه - رأس المال المصدر ثمانية وأربعين مليون جنيه

## تقرير لجنة المراجعة عن المركز المالي للربع الرابع لعام ٢٠١٧

قامت لجنة المراجعة والمشكلة بمعرفة مجلس الإدارة طبقاً لأحكام المادة (٣٧) من قواعد قيد الأوراق المالية بالبورصة والمشكلة من:-

|      |                  |                                   |
|------|------------------|-----------------------------------|
| رئيس | عضو مجلس الإدارة | الأستاذة / شيرين ممدوح عبد الباقي |
| عضو  | من ذو الخبرة     | الأستاذ / السيد على حسين          |
| عضو  | من ذو الخبرة     | الأستاذ / خالد حسن حسن            |

بمراجعة المركز المالي والتقارير الإدارية الدورية للشركة عن عام ٢٠١٧ والمتناهي في ٢٠١٧/١٢/٣١ وذلك قبل عرضها على مجلس الإدارة تمهدأ لإرسالها لمراقب الحسابات وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية والتي تتفق مع معايير المحاسبة الدولية الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبة وقد تضمنت أعمال المراجعة إجراء فحصاً اختبارياً للمستندات والأدلة المؤيدة لقيم والإيضاحات الواردة بالقوائم المالية في ٢٠١٧/١٢/٣١ وكذا تضمنت أعمال المراجعة تقييماً للسياسات والقواعد المحاسبية المطبقة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم بعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على هذه القوائم المالية.

- **تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة** تتضمن كل ما نص به القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متقدمة مع ما هو وارد بتلك الحسابات **ورأينا** أن القوائم المالية تعبر بعدها ووضوح في جميع جوانبها عن المركز المالي للشركة وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح ذات العلاقة
- **ارتفاع حجم الأعمال** في للعام المالي ٢٠١٧ بنسبة ١٨٪ مقارنة بحجم الأعمال عام ٢٠١٦ ، وأيضاً انخفاض تكلفة المبيعات بنسبة ٣٪ مقارنة بتكلفة المبيعات لعام ٢٠١٦ (وهي نسبة ارتفاع تمثل اتجاه الشركة إلى تحسن في مجمل الربح لعام ٢٠١٧ بنسبة ٧,٨١٪ ، وهذا راجع لتركيز الإدارة التجارية بالشركة على التعامل في الأصناف الغير تقليدية من الأسمدة والذي أتى بثماره والمتمثلة في تحسن مجمل الربح مقارنة بالعام الماضي مما يؤكد مضي الشركة في الاتجاه الصحيح . **ورأينا** : أن إدارة الشركة على الطريق الصحيح لتنشيط حركة البيع وذلك رغم حالة الاقتصاد العالمية التي تمر بها البلاد حالياً والمعكضة على كافة قطاعات الاقتصاد المصري وليس قطاع الأسمدة فحسب ، وبالتالي من المنتظر أن تعظم الشركة من أرباحها خلال الفترة القادمة وذلك بسبب ثبات سعر الصرف تقريباً من أول عام ٢٠١٧ - **زيادة المخزون** في العام المالي ٢٠١٧ بنسبة ٤,٤١٪ تقريباً مقارنة بارصدة المخزون في ٢٠١٦/١٢/٣١ وهو يعد أمر جيد لأن أنه من المتوقع بعد ثبات سعر الصرف وتقبل السوق لتلك الأصناف المستحدثة من الأسمدة الغير تقليدية والتي أدخلتها الشركة السوق،

SA

**خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١ - رأس المال المرخص به ثلاثة ملايين جنيه - رأس المال المصدر ثمانية وأربعين مليون جنيه**

وبالتالي عملت ادارة الشركة على توفير مخزون استراتيجي من تلك الأصناف والتي حققت لها عائد أدى إلى تحسن مجمل الربح بنسبة كبيرة وستتمكن الشركة من بيع المخزون بصورة جيدة من بداية عام ٢٠١٨ للطلب الكبير عليه وبسعر يحقق أرباحاً. **ورأينا:** أن هذا أمر جيد وإن دل على شيء فإنما يدل على بعد نظر الشركة في استحداث الأصناف الجديدة من الأسمدة والإتجار بها رغم ارتفاع سعر الدولار نتيجة تغيير سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية وبذلك ستستفيد الشركة استفادة كبيرة من هذا المخزون من بداية عام ٢٠١٨ ان شاء الله .

- **زيادة المصروفات العمومية والإدارية** في العام المالي ٢٠١٧ بنسبة ٥٥% تقريباً مقارنة بعام ٢٠١٦ وذلك بسبب زيادة الأسعار بنسبة تصل لا أكثر من ٢٢٠% رغم حرص الشركة على تخفيض المصروفات بقدر الإمكان.

**ورأينا:** أن هذا أمراً جيداً ويوضح سياسة الترشيد رغم زيادة المرتبات والارتفاع الملحوظ في أسعار الخدمات والبنزين وأخرى

- **زيادة مجمل الربح** حققت الشركة زيادة في إجمالي الربح بنسبة ٣% (نسبة مجمل الربح / حجم الأعمال لكل عام) عن العام السابق ورغم زيادة حجم الأعمال لعام ٢٠١٧ لكن نظراً لزيادة المصروفات كما أسلفنا بنسبة كبيرة بسبب زيادة فروق العملة مقارنة بالجنيه المصري بنسبة تتجاوز ٢٢٠% عن مثيلتها من العام السابق مما أدى إلى صافي خسارة بنسبة ١,٣% لعام ٢٠١٧ .

#### **وهذه الخسارة تمثل في الآتي:**

١- بداية عام ٢٠١٧ هي بداية زيادة سعر الصرف وتعويم الجنيه المصري بنسبة زيادة تصل إلى ٢٢٠% مما أدى إلى زيادة جميع المصروفات العمومية الضرورية للشركة ولكي تفي الشركة بالالتزاماتها من مصاريف وانتقالات ومصاريف سيارات وأخرى اضطررت الشركة إلى صرف هذه المصروفات لأنها إجبارية.

٢- مصاريف شراء أسمدة جديدة وزيادة مخزون الشركة لمقابلة السوق في عام ٢٠١٨ والمتوقع الإقبال على هذه الأنواع من الأسمدة الموجودة في مخازن الشركة وهذه المصروفات.

#### **تمثل في :**

\* مصاريف تخزين \* مصاريف نقل الأجهزة \* مصاريف داخل المخزن وعمال المخزن  
٣- المأموريات الكثيرة في جميع أنحاء الجمهورية لتسويق هذه الأسمدة التي تم الاتفاق على بيع نسبة كبيرة منها في عام ٢٠١٨

#### **وهذه المصروفات تمثل:**

\* السيارات والمصاريف الخاصة بها \* احتياجات السيارات من البنزين الذي ارتفع قيمته بنسبة كبيرة جداً

٤- بالإضافة إلى مصاريف أخرى على الشركة الالتزام بها ومن المتوقع مما لا شك فيه ان شاء الله أن عام ٢٠١٨ سيتحقق ربح.

#### **وذلك للأسباب التالية:**

(١) - زيادة المخزن لدى الشركة وثبات سعر السوق مما يتوقع بيعه لأن قيمة الإقبال على هذه الأسمدة بأسعار مناسبة ومرتفعة تغطي نسبة كبيرة من الخسارة عام ٢٠١٧ .

SA



خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١ - رأس المال المرخص به ثلاثة ملايين جنيه - رأس المال المصدر ثمانية وأربعين مليون جنيه

(ب) - توقيع الشركة عقود جديدة مع الشركات المنتجة للأسمدة وخصوصاً في الأسمدة التي عليها اقبال كبير لدى السوق.

(ج) - فتح أسواق جديدة وخصوصاً في المحافظات التي تحتاج كميات كبيرة من الأسمدة المتنوعة.

(د) - عدم وجود حسابات فروض لدى الشركة يؤدي أيضاً إلى تخفيض المصاري夫.

ورأينا: أن إدارة الشركة خطت خطوات جيدة لتحقيق أرباح خلال الفترات القادمة إن شاء الله.

- انخفاض المدينون في العام المالي ٢٠١٧ بنسبة ٢٥٪ مقارنة بأرصدة المدينون في ٢٠١٦/١٢/٣١.

رأينا: أن هذا راجع لقيام الشركة بتسوية جزء كبيرة من المدينون (موردين وأخرى) داخلياً وخارجياً تحت حساب شراء الأسمدة المستحدثة لتوفير المخزون الاستراتيجي من تلك الأصناف وذلك بتوريد الموردين للأسمدة للشركة.

وعلى ضوء ما سبق يتوقع نسبة صافي ربح للشركة عن العام القادم ٢٠١٨ أكثر من السنوات السابقة إن شاء الله نظراً للطريقة الحكيمية التي تتخذها الشركة وكل المؤشرات والأساليب التي تستخدمها الشركة تؤدي إلى ذلك.

- زيادة الدائنين والمبالغ المستحقة في عام ٢٠١٧ من حجم الأعمال لكل عام تصل إلى ٤٪ مقارنة بأرصدة الدائنين في ٢٠١٦/١٢/٣١ وذلك لزيادة حجم الأعمال عام ٢٠١٧ عن عام ٢٠١٦.

ورأينا: سبب الزيادة هي سداد مستحقات بعض الموردين آجل وهذا يدل على نقاء الموردين في مركز الشركة وادارتها

- وقد قمنا بفحص ومراجعة التقارير الإدارية الدورية ومنها ما يقدم يومياً لرئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب مثل تقرير حركة تداول الشركة بالبورصة والذي يتضمن سعر الفتح، أعلى سعر وصل إليه سعر السهم، كمية التداول وأيضاً يقدم هذا التقرير بصفة أسبوعية كما يقدم بصفة شهرية.

وأيضاً تقرير الأداء والذي يقدم بصفة شهرية للسيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة ويشمل هذا التقرير تقييم لأداء كل إدارة من إدارات الشركة (مدى الانضباط، التعاون والتفاعل مع الإدارات الأخرى، مدى إنجاز كل إدارة للمطلوب منها من أعمال بالدقة والسرعة اللازمة).

ورأينا: أن هذه التقارير تعد جيدة وإيجابية وتساهم بشكل كبير في مساعدة متخذ القرار في ما يراه مناسباً من قرارات تساعد على تقدم الشركة.  
وفيما عدا تأثير ما ورد في الفترات السابقة فمن رأينا أن المركز المالي للشركة في ٢٠١٧/١٢/٣١ معبر بوضوح عن نشاط الشركة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح والنظم المصرية ذات العلاقة والتي تتفق مع معايير المحاسبة الدولية الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبة.

تحريراً في ٢٠١٨/٢/٦

عن لجنة المراجعة

شيرين ممدوح عبد الباقى

شيرين عبد الباقى



خاصة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ٨١ - رأس المال المرخص به ثلاثة ملايين جنيه - رأس المال المصدر ثمانية وأربعين مليون جنيه

## توصيات مجلس الإدارة فيما ورد بتقرير لجنة المراجعة عن الربع الرابع عام ٢٠١٧

تم الاطلاع على التقرير المقدم من لجنة المراجعة والمشكلة طبقاً لأحكام المادة (٣٧) من قواعد قيد الأوراق المالية بالبورصة والمقدم لمجلس الإدارة مع المركز المالي للشركة في ٢٠١٧/١٢/٣١ - ووصينا بالأتي:

أولاً: يثني مجلس الإدارة على المجهود الملحوظ والمبذول من إدارة الشركة على زيادة حجم الأعمال في ٢٠١٧ عن العام ٢٠١٦ بنسبة ١٨% تقريباً وهي نسبة تؤكد اتجاه الشركة إلى تحسن في مجمل الربح لعام ٢٠١٧ والذي زاد بنسبة ٧٪،٨١ عن مجمل الربح عن العام السابق ٢٠١٦ وهذا يؤكد ارتقاء الشركة بحجم الأعمال والبحث عن البذائل لارتفاعه في ٢٠١٨ إن شاء الله.

ثانياً: ويشكر مجلس الإدارة المسؤولون عن إدارة الشركة في محاولتهم على تخفيض المصارييف العمومية وتجنب صافي الخسارة المحققة لهذا العام والتي كانت بنسبة ١,٣% من حجم الأعمال في عام ٢٠١٨ إن شاء الله - وكانت للأسباب التالية:

١- تحرير سعر الصرف للجيئه أمام العملات الأجنبية والتي ظهرت آثاره على الاقتصاد المصري هذا العام رغم التحسن في نهاية العام والعام القادم إن شاء الله.

٢- زيادة ضريبة القيمة المضافة من ١٣% إلى ١٤% في نفس العام مما أربك السوق لحين فهم الضريبة وكيفية تطبيقها.

٣- زيادة المصارييف العمومية والإدارية وهي مصارييف مضطرة الشركة على الالتزام بها.

ثالثاً: يثني مجلس الإدارة على التقارير الدورية المقدمة له مع المركز المالي والتي تساعده بشكل ملحوظ ومتميز في اتخاذ القرارات من قبل مستخدم تلك التقارير في الوقت المناسب.

تحريراً في ٢٠١٨/٢/١٣

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

شريف ممدوح عبد الباقي

